والاختصاص الا ترى ان غالب الاعلام تجدها مشتركه كزيد وعمرو ولا ترى
منها خاصا الا النزر اليسير كمكة وبغداد انتهى **قوله** الاسم ضربان اي الاسم
بحسب التنكير والتعريف نوعان قال شيخ شيخنا هذا التقسيم المراد به منع الخلو
بمعنى ان الاسم لا يخلو عنهما لا منع الجمع بمعنى انهما لا يجتمعان في شي من افراد الاسم
لثبوتهما في المقرون بال الجنسيه كاللييم في قوله ولقد امر على اللييم يسبني
ومن ثم جوزوا في الجملة التاليه له ان تكون نعتا وان تكون حالا بناء على ما ذكرنا انتهى
ويمكن الانفصال عن ذلك بان المعرف بال الجنسيه موضوع لمعين باعتبار تعينه
وهو الماهيه فهو معرفه حقيقه والبعضيه المستفاده منه بقراين خارجيه
كالدخول والشرا في ادخل السوق واشتر اللحم فليتامل **قوله** وهي الاصل
اي الذي ينبني عليه غيره فالضمير في قوله وهي الاصل للنكرة باعتبار معناها
والضمير في قوله وهي عبارة عايد لها باعتبار لفظها ومثل هذا فيها سياتي
في المعرفه والدليل على ذلك اندراج كل معرفه تحت نكره من غير عكس بيان
الاندراج ان انكر النكرات شي وكل موجود يندرج تحتها النكرة لان المعرفة انما
تطلق على شي معين وايضا النكرة عامه والمعرفه خاص والعام سابق على
الخاص لان الخاص مركب منه ومن زيادة حصل بها الاختصاص والمركب
ابدا مسبوق باجزايه وايضا فالنكرة لا تحتاج في دلالتها الى قرينه بخلاف
المعرفه فانها قد تحتاج وما تحتاج فرع عما لا تحتاج وما ذكره المصنف
من ان النكره اصل والمعرفة فرع هو مذهب سيبويه والجمهور وخالف
الكوفيون وابن الطراوة قالوا لان من الاسما ما لزم التعريف كالمضمرات وما
التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد اخر وقال الشلوبين لم يثبت هذا
سيبويه الا حال الوجود لا ما تخيله هو واذا نظرت الى حال الوجود كان
التنكير قبل التعريف لان الاجناس هي الاول ثم الانواع ووضعها على التنكير
اذ كان الجنس لا يختلط بالجنس والاشخاص هي التي حدث فيها التعريف
لاختلاط بعضها ببعض قيل ويدل على اصالة النكرة انك لا تجد معرفة الا
وله اسم نكرة وتجد كثيرا من النكرات لا معرفة الا ترى ان الغلام وغلامي اصله

غلام

المظهر

غلام والمضمر اختصار وتكرير المظهر والمشار نايب مناب المظهر فهذا استغنى
به عن زيد الحاضر وقال ابن يعيش في شرح المفصل اصل الاسما ان تكون نكرات
ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار الى وضع لنقلها عن الاصل وقال
صاحب البسيط النكرة سابقه على المعرفة لاربعة اوجه احدها ان مسمى النكرة
اسبق في الذهن من مسمى المعرفه بدليل طريان التعريف على التنكير والثاني
ان التعريف يحتاج الى قرينه من تعريف وضع او اداة بخلاف النكرة ولذلك
كان التعريف فرعا عن التنكير الثالث ان لفظ شي ومعلوم يقع على المعرفة
والنكرة فاندراج المعرفة تحت عمومها دليل على اصالتها كاصالة العام بالنسبة
الى الخاص فان الانسان مندرج تحت الحيوان لكونه فرعا منه والجنس اصل
لنوعه الرابع ان فايدة التعريف تعيين المسمى عند الاخبار لئلا [illegible] مع
والاخبار يتوقف على التركيب فيكون تعيين المسمى عند التركيب وقبل التركيب
قال ومع ان النكرة الاصل فانها اذا اجتمعت مع معرفة غلبت المعرفة
كقوله هذا رجل وزيد ضاحكين فتنصب على الحال ولا ترفع على الصفه
لان الحال فضلات من النكرة دون وصف المعرفه بالنكرة ونظيره تغليب
اعرف المعرفتين على الاخرى كقولك نحو انا وانت قمنا وانت وزيد قمتما وقال
في باب ما لا ينصرف التعريف فرع التنكير من ثلاثة اوجه احدها ان النكرة
اعم والعام قبل الخاص لان الخاص يتميز عن العام باوصاف زايده على الحقيقه
المشتركه والثاني ان لفظة شي تعم الموجودات فاذا اريد بعضها خصص
بالوصف او ما قام مقامه والموصوف سابق على الوصف والثالث ان التعريف
يحتاج الى علامة لفظيه او وضعيه وقال المصنف في تذكرته يدل
على ان الاصل في الاسما التنكير ان التعريف علة تمنع الصرف وعلل الباب
كلها فرعيه وانه لا يجوز في رايت البكرات [illegible] على من قال علينا اخواننا
بنو عجل جلا على رايت بكرا وانما يحمل على الاصل ولما كان كثير من الاحكام الاتيه
يبنى على التعريف والتنكير وكانا كثيري الدور في ابواب العربيه صدر
النحاة كتب النحو بذكرهما بعد الاعراب والبنا **قوله** عبارة عن نوعين

Copyright [illegible] University